المرأة العراقية تحتفي بيوم الخلاص من نظام صدام

وتدعو قوات التحالف إلى إنهاء وجودها في العراق وتسليم مقاليد البلاد لأهلها

متابعة / حسين كريم العامل

في مقرها الجديد الذي افتتحته بمناسبة عيد المرأة العالمي أقامت رابطة المرأة العراقية الأسبوع الماضي أمسية حضرها عدد من ممثلي القوى السياسية والمنظمات المهنية والقي بها العديد من الكلمات التي هنأت المرأة العراقية بمنحها 25٪ من المواقع في السلطات القيادية وأشادت بنضالها الدؤوب لتحقيق العدالة والمساواة وباركت سعيها لترسيخ المثل العليا والقيم الرصينة لبناء الأسرة والمجتمع.

وفي كلمتها الترحيبية أكدت رئيسة الرابطة السيدة هيفاء شناوه التزام الرابطة بالدفاع عن قضايا المرأة الصبرية ودعمها لكل الجهود الخيرة التي تسعى لبناء عراق ديمقراطي فيدرالي موحد. وأشادت بالجهود التي وقفت وراء إلغاء قانون 137 سيئ الصيت.

العراقيون سينجحون

وعلى هامش الاحتفال التقت (المدى) عدداً من النسوة المحتفلات وسألتهن عن ما تعنيه الذكرى الأولى لبدء العمليات العسكرية.

السيدة هيفاء شناوه يعقوب قالت:

- إن هذا اليوم فرصة لتجديد العهد على المواصلة ولتحشيد الطاقات لتقديم ما هو أفضل للمرأة والمجتمع.. وإننا نؤكد عزمنا بهذه المناسبة على المشاركة في بناء الوطن فعملية البناء هي مهمة مشتركة وليست من نصيب الرجل وحده فالوطن كالأسرة لا يمكن أن تنهض بمسؤولياته شريحة اجتماعية واحدة وهو بحاجة إلى طاقات المجتمع.. مؤكدة أن عملية تخليص العراقيين من نظام صدام ودكتاتوريته عمل عظيم لكن بقاء قوات الاحتلال بهذا الشكل غير مسر ولا يساعد على تحقيق عراق مستقل ولابد من تسليم العراقيين قيادة بلادهم وسينجحون حتماً مهما كانت التحديات.

أما السيدة فردوس شهد نائبة رئيسة الرابطة فقد أشارت إلى تواصل نضال المرأة العراقية مع نضال المرأة في دول العالم ومن خلال هذا اليوم الذي كان بداية الخلاص من نظام صدام لم يصبح

تضحيات المرأة والرجل وإصرارهما على أن يأخذا دورهما في بناء المجتمع، وأكدت تبني الرابطة للطروحات الديمقراطية. وأوضحت أنه لا يمكن أن يكون البلد ديمقراطياً ونصفه يعاني الاستبداد. ودعت إلى احترام الرأي الآخر وإشراك المرأة في اتخاذ القرارات وصياغة القوانين التي تخص الأسرة والمجتمع.

أما السيدة أم وسيم ممثلة المرأة في الحزب الشيوعي العراقي فقالت إن الخلاص من صدام كان أمنية كل عراقي حتى وإن لم يجهر بها وإن بقاء القوات الأمريكية لا يساهم في تحقيق الأمن بل يزيد الأمر تعقيداً، وما تحقق للمرأة من حرية في التعبير تجسد بالغاء القرار 137 وتخصيص 25٪ من المقاعد القيادية في البرلمان الجديد.

أما السيدة زينب العضاض فقدمت تهانيها القلبية لكل نساء العراق في ذكرى الخلاص من نظام صدام.

تستقيم به العدالة والحق مؤكدة إن الزمن القادم سيكون هو الأفضل بعد أن يتولى العراقيون إدارة دولتهم بأنفسهم.

فيما قالت الآنسة رشا عبد الحسين إن عراق اليوم هو ليس عراق الأمس فحرية التعبير تملأ نفوسنا وضمائرنا والدعوة إلى العمل المخلص أصبحت منهجنا وما يحدث هنا وهناك من أعمال إرهابية لابد أن تنتهي بعد أن يتسلم العراقيون قيادة بلادهم ويطبقون على حدودهم.

رؤساء عشائر في تكريت:

لا صحة لولاء عشائر صلاح الدين لنظام صدام

تكريت / عبد الزهرة النشداوي

تهمت العشائر القاطنة في محافظة صلاح الدين وخاصة في تكريت بأنها كانت موالية للنظام البائد وأن لديها حظوة وامتيازات مما جعلها تقف وقفة المساند والمؤيد للنظام البائد، وتمثل الموقف كما يراه البعض بأن هذه العشائر قد دفعت بشبابها للانضمام إلى أجهزة صدام القمعية في المؤسسة العسكرية خاصة.

ومن نافلة القول بأن النظام البائد كان يحاول اللعب على جميع الحبال دون استثناء منها (الطائفية، العرقية، العشائرية) التي نحن بصددها. والغرض أن يحيط نفسه والإبقاء على نظامه أكثر مدة ممكنة. لهذا اعتمد على بناء سياج أمني لنفسه وعائلته على الطرق العشائرية.

القبض على العريس

وقد توجهنا إلى بعض رؤساء العشائر في مدينة تكريت نستطلع آراءهم وتعليقاتهم بشأن هذه الشبهة التي حامت حولهم.

فقال الشيخ محمود خطاب العمري شيخ عشيرة "الكراعات": من غير الصحيح القول بأن العشائر في تكريت كانت مساندة لنظام صدام وتود استمرار مدة حكمه والحقيقة التي لا غبار عليها إننا في تكريت عانينا الأمرين منه ومن المقربين له. كانت لنا مطالب كثيرة نتقدم بها إليه تخص حياة الناس ومعيشتهم من حيث تزويد القرى بالطاقة الكهربائية أو تبليط الشوارع لكنني لا أذكر أنه قد نفذ لنا طلباً واحداً. كنا ضحية من ضحاياه أيضاً. ولكي أدعم قولي لشواهد أذكر حادثة ولتقاس عليها علا عشائر تكريت بصدام (إن بعض افراد عشيرتي قاموا بإطلاق نار ابتهاجاً بزفاف أحد أبناء العشيرة وقد صادف ذلك وجود صدام على الجانب الآخر من النهر فأزعجه ذلك وأمر خاصته بمداهمة بيت العريس وإلقاء القبض عليه وعلى الموجودين ويأمر بحلق نصف شارب كل واحد منهم ومن ثم الدوران بهم على ظهور الحمير في أنحاء المدينة ولم تجد توسلاتنا نفعاً في إطلاق سراحهم آنذاك وأصر على تنفيذ رغباته بهم). كانت أحكامه جائرة وصبيانية وبعد هذه الحادثة آثرت الانسحاب وترك أمور العشيرة لغيري حفظاً لكرامتي. ناهيك عما كنا نتعرض له من سلب ونهب للعقارات والأراضي التي نمتلكها على يد أخوته وأبناء عمومته. إن هذا الذي ذكرته ما هو إلا غيض من فيض فكيف يصح القول بأن عشائر تكريت كانت مع النظام؟

الإسهام في تحقيق الأمن

أما الشيخ ناجي جباره رئيس عشيرة الجبور فلقد ذكر بأن صدام لم يقم وزناً لرؤساء العشائر في هذه المدينة بقدر ما كانت تتطلب مصالحه الشخصية فليس لدى شيوخ العشائر أي جاه أو حظوة لديه ولاضرب لكم مثلاً بأن شخصاً يعد من أصدقاء صدام المقربين إليه وتدخل لديه لمنع عقوبة إعدام صدرت بحق ابن عم له دون ذنب وحتى لا يستحق السجن والحجز لمدة أيام لا الإعدام ولكن توسلاته ذهبت أدراج الرياح وأعدم ابن عمه وأقول لك بأن مظاهر الولاء التي أبداها رؤساء العشائر هنا ما كانت إلا وسيلة لدرء الخطر عنهم وعن عشائرهم لا عن قناعة سواء في تكريت أو مدن العراق جميعها. ولقد اثبتت هذه العشائر أصالتها بعد الإطاحة بالنظام لتقوم بمهام الصالحة وإشاعة روح الأخوة والتسامح والوقوف ضد أي عمل يستهدف إشاعة الفوضى.

حزام أمني فاشل

وشارك في الحديث شيخ من شيوخ البيجات الذين ينحدر منهم صدام قائلاً: إن البيجات أيضاً لم يأمنوا اشره وكانوا عرضة للأذى الذي لم يسلم منه كائن من يكون وشاهده على ذلك أن صدام قد منع الراتب الذي كان يتقاضاه ابن عم له يدرس في الخارج تربطه بصدام صلة قربى أيضاً مما اضطره طلب المساعدة من آخرين وهو في أمريكا لغرض إتمام دراسته فيها ولقد أنهى دراسته وآثر البقاء هناك على العودة إلى العراق تحت نظام صدام.

أما الشيخ حسين الهزاع شيخ عشيرة "جميلة المري" فلقد ذكر: لم نملك دار السكن طوال فترة حكمه بينما كان يغدق بالأموال والعقارات على المقربين له من أمثال البو ناصر والبو زويني والبو خشمان والحديثيين والبيجات بينما نحن الذين ليست لنا صلة قربى به فلقد عمل منا حزاماً أمنياً مقابل أراض ديمية خارج تكريت.

أما الشيخ بهار عايد الحماد شيخ عشيرة الهيب فقد قال: لو كنا مع صدام لما رحبنا بقدوم قوات الاحتلال واستبشرنا بها خيراً حين اسقطت نظامه الذي كان لا يتورع عن إنزال عقوبة الإعدام على الذين يخالفون ما يملي عليهم بواسطة الحزب الى الحد الذي اقدم فيه على هدم بيوتهم على رؤوسهم.

عضو مجلس الشورى في هيئة علماء المسلمين الشيخ حسن النعيمي:

هذه اعتراضاتنا على قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت

بغداد / رياض القره غولي

أنتقدت هيئة علماء المسلمين دستور إدارة الدولة المؤقت، واصفة إياه باللاشرعي، وإنه جاء معبراً عن مصالح الاطراف التي أعلنته بعيداً عن المصالح الوطنية لكل فئات الشعب.

وقال الشيخ حسن النعيمي عضو مجلس الشورى في الهيئة أن لجنة متخصصة من رجال القانون والسياسة في الهيئة درست جوانب الدستور، فوجدته يتضمن مخاطر مصيرية تمس المصالح العليا للشعب والدولة وأرض العراق، وأن هناك توافقاً شعبياً على رفضه.

واوضح إن مجلس الحكم تجاوز مهمة سن قانون نقل السلطة إلى سن دستور مؤقت للبلاد بعيداً عن نظر الشعب وإرادته.

وأضاف إنه في الوقت الذي رفض القانون المؤقت العنف بكل أشكاله، أعفى قوات الاحتلال من مسؤولية ما ترتكبه كل يوم من قتل واعتقال وتدمير بحق الشعب العراقي.

وذكر إن السلطة المؤقتة ألزمت بسن قانون يعيد الجنسية العراقية لمن اسقطت عنهم بتاريخ 2004/6/30 وهذا يشمل بعض اعضاء (مجلس الحكم) الامر الذي يعني إن هؤلاء حتى هذه اللحظة هم بحكم القانون ليسوا عراقيين بل جزء من سلطة الاحتلال، وما صدر عنهم بالتالي من قوانين لغيرهم، يعد باطلاً، إضافة الى أن القانون الجديد سمح بازدواجية الجنسية للعراقي وكان المفترض أن يستثنى من ذلك الصف الأول من الدولة ومنتسبو الجيش والمخابرات، لأنه إذا ما ارتكب أحدهم جرماً وهرب إلى بلده الآخر، فسيمنع ذلك البلد مقاضاته كما هو الحال بالنسبة لمن يحمل (الجنسية الامريكية)، مشيراً الى أن القانون كان يجب أن يشترط أن يكون كل من الرئيس ورئيس الوزراء عراقيين بالولادة.

وأشار إلى أن القانون اعتبر الشعب العربي في العراق -وليس الدولة- جزءاً من الأمة العربية، وهذا يعني إن العراق لا يحق له أن يدخل الجامعة العربية في خطوة مبيتة لسلب العراق من عروبته.

وبين إنه لدى قراءة المادة التاسعة والخمسين نجد إن القوات العراقية جعلت جزءاً من قوات الاحتلال في حين إن المحتل يتحدث عن تسليم السلطة إلى العراقيين في 2004/6/30، وفي المادة (33) الفقرة (هـ) لم يجز للجيش ارسال قوات إلى خارج العراق وإن كان الغرض الدفاع ضد عدوان خارجي إلا بموافقة الجمعية الوطنية وبطلب من مجلس الرئاسة، في خطوة مكشوفة لعزل الجيش عن معاهدة الدفاع العربي المشترك.

ونوه إلى أن المثلب السابع يكمن في أن الحديث عن الاسلام مصدراً من مصادر التشريع اثار اختلافاً كبيراً لكن الادهى ما تضمنته المادة السابعة الفقرة (أ) فقد ذكرت إنه لا يجوز سن قانون خلال الفترة الانتقالية يتعارض مع ثوابت الاسلام في إشارة إلى أنه بالامكان سن تشريعات مخالفة للثوابت الاسلامية بعد انتهاء الفترة الانتقالية.

وأكد أن القانون تنازل عن امور سيادية واعطاها للمواطنين بدون ضوابط حيث منعت الفقرة (ب) من المادة العشرين منه اي جهة حكومية من الاعتراض على الذين يتعاملون مع منظمات المجتمع المدني الدولية وبهذا استدخل (إسرائيل) وغيرها من المنظمات المشبوهة من أوسع الابواب باسم تطوير المجتمع المدني ودون رقابة من جهة أو سلطة حكومية.

وأفاد إن المادة الثالثة عشرة الفقرة (و) والفقرة (ج) تمنح العراقي رجلاً كان أو امرأة حقاً في الارتداد عن دين الاسلام أو ممارسة الشذوذ الجنسي أو غير ذلك مما لا يتناسب مع ديننا أو اعرافنا.

ورأت هيئة علماء المسلمين في العراق أن المادة الرابعة نصت على أن نظام الحكم في العراق جمهوري اتحادي فدرالي، وإنه لا يخفى أن تسميه الاتحادي يشعر بالرغبة في تقسيم العراق مستقبلاً والا لماذا اسمي اتحادياً مع إنه بلد موحد لم يسبق له أن تكون من عدة دول أو عدة اقاليم، مبيناً إن القانون المؤقت اتى باسلوبين من أساليب الحكم التنفيذي: الفدرالية واعطاها للاخوة الاكراد حصراً، واللامركزية الادارية وجعلها لبقية العراقيين وبشروط غير مألوفة في الدساتير العالمية، وبعيداً عن الكلام بأن الفدرالية لا تعني التقسيم، فان الفدرالية بهذه الصورة لا تتوافق وظروف العراق، فهي أولاً ستجعل اغلبية شعبه رهينة للخمسة وتعميمها اضافة إلى أن الانظمة الفدرالية في العالم كانت وليدة ظروف تاريخية واقتصادية خاصة بها.

وقال عضو مجلس الشورى في هيئة علماء المسلمين في العراق إن القانون المؤقت الصادر عن جهة غير منتخبة يلزم الذين سيعدون الدستور الدائم وهم منتخبون بامور كثيرة وهذه سابقة خطرة لم تعرفها دساتير العالم.

وجاء في معرض انتقاده للمادة الخامسة والعشرين التي تعطي الحكومة الانتقالية الحق في رسم السياسة الخارجية وابرام المعاهدات والاتفاقات والتوقيع عليها وهذا يعني امكان حصول قوات الاحتلال على موافقة بانشاء قواعد عسكرية وحلب النفط العراقي وهو أمر سيادي ولا يمكن لغير حكومة منتخبة أن تبت فيه.

وخلص الشيخ النعيمي في ختام حديثه إلى القول إن قانون إدارة الدولة المؤقت يعد باطلاً ولا يمثل طموح العراقيين ولا يعبر عن ارادتهم واصفاً أياه بـ(المؤامرة).

ودعا ابناء الشعب العراقي إلى رفضه بشتى الوسائل الممكنة المشروعة وتسجيل موقف تاريخي بصدده لانه يخدم السياسة الاستراتيجية للقوات الامريكية في المنطقة والقائمة على مسخ الهوية الاسلامية للبلد وخدمة الاهداف الصهيونية.

انتخابات في جمعية الهلال الأحمر واتحاد الإذاعيين والتلفزيونيين في ميسان

ميسان / محمد الحمراني

بحضور ممثلي جمعية الهلال الأحمر العراقي فرع ميسان انعقد المؤتمر الانتخابي للجمعية بإشراف القاضي سلمان مكطوف من محكمة استئناف العمارة ومدير الشعبة القانونية في جمعية الهلال الأحمر وممثل المركز العام، وتم انتخاب السيد (عبد الكريم حميدي) رئيساً للفرع وهيئة إدارية جديدة.

من جهة أخرى تم في محافظة ميسان انتخاب أول هيئة إدارية لاتحاد الإذاعيين والتلفزيونيين في المحافظة بإشراف لجنة من المركز العام في بغداد والقاضي مارد حمود من محكمة استئناف ميسان وأسفرت النتائج عن فوز السيد (كاظم محمود السامرائي) رئيساً، وهيئة إدارية تتكون من (18) عضواً وحضر الانتخابات رئيس مجلس إدارة المحافظة السيد (علي حمود).

لجنة تحضيرية لعقد المؤتمر التأسيسي لجمعية حقوق الإنسان في العراق

بغداد / المدى

بدات الجمعية العراقية لحقوق الإنسان نشاطها في بغداد في الثاني والعشرين من أيار عام 2003 وكانت لها إسهاماتها في العديد من دول العالم بعد أن كانت مجمدة في العراق بسبب عدم إمكانية الجمعيات والمنظمات الأهلية من ممارسة عملها في ظل هيمنة النهج الاستبدادي للسلطة السابقة.

وتسعى الجمعية منذ تأسيسها في العاصمة بغداد إلى تأمين المستلزمات المطلوبة لمواصلة العمل وتأسيس علاقات مع نظيراتها العاملة في حقوق الإنسان بشكل خاص وجميع الركائز الأساسية لبناء المجتمع المدني المنشود من اتحادات ونقابات مهنية وقوى وأحزاب سياسية بشكل عام وإقامة صلات مع الجهات الرسمية المختصة التي لها علاقة في مجال عمل الجمعية.

وقد ساهم العديد من منتسبي الجمعية القدامى والجدد في نشاطات الجمعية وتطوير عملها خلال الأشهر الماضية وتم تعيين لجنة تحضيرية لتحمل مسؤولية إدارة عمل الجمعية والإعداد لعقد مؤتمر تأسيسي خلال الأشهر القادمة.

وانبثقت عن اللجنة التحضيرية عدة لجان منها العلاقات والإعلام والمالية والدراسات إلى جانب تعيين ممثلين لها في محافظات كربلاء وكركوك وأربيل واقضية الصويرة والرميثة والديوانية.

وفد من رئاسة تحالف العشائر يتفق مع قوات التحالف على إطلاق سراح المعتقلين

بغداد / المدى

عقد وفد من رئاسة تحالف العشائر العراقية اجتماعاً مهماً مع قيادة سجن أبو غريب وناقش الاجتماع القضايا التي تتعلق بالمعتقلين السياسيين، وتم الاتفاق على مسودة تفاهم تتعلق بمصيرهم، وتقديم قوائم بأسماء كبار السن ممن تتجاوز أعمارهم الخمسين عاماً والذين يمتلكون تقارير طبية لغرض الإسراع بالنظر في حسم قضاياهم وإطلاق سراحهم بعد إثبات براءتهم بالسرعة الممكنة. وتم أيضاً الاتفاق على تقديم قوائم بأسماء الأشخاص المعيلين لأسرهم لغرض الإسراع

سراحهم بعد إثبات براءتهم بأسرع وقت ممكن بكفالة أو بدونها وكذلك تقديم قوائم بأسماء كل رب أسرة إذا كانت زوجته مريضة ولديها أطفال معززة بالتقارير الطبية لغرض الإسراع بالنظر في قضاياهم بعد إثبات براءتهم. وقال المتحدث الرسمي لرئاسة تحالف العشائر العراقية السيد عمر الخفاجي أنه سيتم إطلاق السراح على شكل دفعات تبدأ في الاسبوع المقبل بعد إكمال المستمسكات الخاصة بهم.

بحضور عضوة مجلس الحكم رجاء الخزاعي

إنشاء مجلس وطني نسوي في محافظة الديوانية

الديوانية / محمد الفرطوسي

في إطار بناء مجتمع مدني يرفل بالحرية والديمقراطية في محافظة الديوانية عقدت في قاعة منظمة الطفولة والمرأة في مركز المحافظة ندوة حول تشكيل مجلس وطني نسوي يتألف من ثلاثين عضوة لمتابعة شؤون المرأة في كل المجالات الحياتية والاجتماعية والسياسية وتهيأتها لتأخذ دورها كاملاً. وتنص مسودة النظام الداخلي للجمعية التي تتضمن (13) مادة قانونية على إجراءات تفعيل دور المرأة في الديوانية مشاركتها في صنع القرار الذي يخدم العراق كما تنص المواد على بقاء العضوة الفائزة في المجلس مدة ثلاث سنوات كدورة انتخابية.

وحضر الندوة عضوة مجلس الحكم الدكتورة رجاء الخزاعي وعدد من النساء في المحافظة.

مصورو كربلاء يحتجون على استيفاء أجور لقاء ممارسة مهنتهم

كربلاء / المدى

اعتصم عدد من المصورين الفوتغرافيين ومصوري الفديو وهددوا بتقديم شكوى الى المرجعيات احتجاجا على قيام جمعية المصورين العراقية فرع كربلاء باستيفاء أجور من المصورين لقاء الحصول على إجازات ممارسة المهنة في شوارع المدينة وقرب الأضرحة الشريفة أو سحب الإجازات ممن حصلوا عليها سابقاً ومصادرة من لا يملك إجازة أو هوية تعرف به على انه ينتمي الى جمعية المصورين العراقية.. وإن قراراً اصدر من قبل الجمعية وتطبقه شرطة السياحة يقضي بان يدفع المصور الراغب بممارسة المهنة في شوارع المدينة مبلغ ثمانين ألف دينار ليمنح (باجا) يؤهله بالانتقال من مكان الى آخر وعدم تعرضه الى العقوبات وان جمعية المصورين وبالاتفاق مع الشرطة السياحية أبلغت جميع المصورين بدفع المبلغ لقاء الحصول على (باج) الموافقة وإلا صودرت منه أدوات التصوير وربما يوقف عن العمل أو يودع السجن. علماً أن اللائحة الداخلية للجمعية تقول ان مبلغ الجباية أو الانتماء الى الجمعية لا يتعدى خمسة الاف دينار بعد زيادته في سنوات الحصار وهو اشتراك سنوي يسدده المصور لقاء الحصول على هوية المصورين. وأعلن المصورون أنهم سيخرجون في تظاهرات إذا لم تتراجع الجمعية عن قرارها وتمتنع الشرطة السياحية عن إيقاف المصورين الذين يبلغ تعدادهم بالعشرات وهم يمارسون هذه المهنة على الزوار العراقيين والأجانب.

رئيس الجمعية السيد عبد الكريم حربي حسين قال عن هذا الإجراء الجديد، ان هذا الأمر صادر من المركز العام في بغداد وهو موجه الى الفروع في جميع المحافظات .. وان المبلغ ليس 80 ألف دينار بل هو 25 ألف دينار ولمدة ثلاثة أشهر فقط وان الإجراء يحمل أهدافاً عديدة منها عملية التمويل الذاتي للجمعية وأيضاً عملية تنظيم عمل المصورين وطرد الطارئين ومنع التلاعب والغش الذي يمارسه عدد من المصورين الوهميين الذين يلتقطون صوراً كاذبة الى الزوار ومن ثم حدوث مشاكل .. ويضيف رئيس فرع الجمعية وهناك أمر آخر وهو حصر المصورين في مواقع التصوير للضرورات الأمنية التي تحتاجها المدينة في الوقت الحاضر وهو ما تم الاتفاق عليه مع وزارة الداخلية ومع الشرطة العراقية في كربلاء قسم الشرطة السياحية.

الجمعية الوطنية للدفاع عن البيئة والطفل

إجراءات لبناء مجمع ترفيهي في بعقوبة بكلفة (25) مليون دولار ومساهمات في علاج الاطفال من الامراض المستعصية

بعقوبة / المدى

تأسست الجمعية الوطنية للدفاع عن البيئة والطفل في عام 2003، وعلى الرغم من قصر المدة التي مارست خلالها مهامها فإنها استطاعت القيام بفعاليات ونشاطات عديدة استقطبت إهتماماً ملموساً.

هذه الجمعية كما يقول رئيس فرعها في محافظة ديالى السيد صلاح زنكنة مجازة من منظمة المنظمات غير الحكومية (N G O) في وزارة التخطيط، وتضم في عضويتها شرائح مثقفة من أدباء وصحافيين وفنانين ومهندسين وأطباء ومدرسين ومحامين وضباط وغيرهم، وينصب أهتمامها على تطوير البيئة العراقية ونشر الوعي البيئي بين المواطنين، والحد من تلوث المياه والهواء وكل ما يتعلق بسلامة الإنسان وصحته، إلى جانب الاهتمام بحياة الطفل بدءاً من لحظة ولادته، وحتى بلوغه السادسة عشرة.

أما عن سؤالنا حول ما قامت به الجمعية في محافظة ديالى من ممارسات فيجيب السيد زنكنة:

- خلال الفترة الماضية روجنا أربعين معاملة تخص حالة أطفال يعانون من أمراض مستعصية بغية دراسة حالاتهم من قبل اللجنة المشكلة لهذا الغرض في وزارة الصحة لتقديم العلاجات اللازمة لهم..

كذلك اتفقنا مع مستشفى البتول للأطفال في بعقوبة من أجل أن نرسل اليهم أطفالاً مرضى من عوائل فقيرة ليعالجوا مجاناً في عيادات الأطباء الأختصاصيين الخاصة، من الذين يعملون في المستشفى.

كما نظمنا مهرجاناً كبيراً للطفولة بحضور السيد محافظ ديالى الدكتور عبد الله الجبوري، تخللته فعاليات وعروض فنية ساهمت بها رياض أطفال ومدرسة ابتدائية وفرقة سيرك عالمية. وخلال المهرجان قدمنا هدايا للأطفال المرضى والمعاقين. كما شاركنا بفعالية أصدقاء الرافدين ببغداد. وكانت بمثابة تظاهرة أمام مقر مجلس الحكم لجلب انتباه مؤسسات الدولة لمشاكل التلوث. ومركزياً قدمنا مقترحاً الى وزارة البيئة لإدخال مادة باسم البيئة ضمن المناهج الدراسية لنشر الوعي البيئي. وقدمنا مقترحاً آخر الى وزارة التجارة لتمديد فترة اعطاء

التموينية لتكون سنتين بدلاً من سنة واحدة.

أما عن أهم ما تفكر به الجمعية في المحافظة الآن بصدد المستقبل قال السيد زنكنة:

- لدينا مشروع لتشجير مدينة بعقوبة، بعد الدمار الذي تعرضت له الأشجار فيها، بالتعاون مع الدوائر المختصة، على أن تشمل عملية التشجير مداخل ومخارج المدينة والجزرات الوسطية داخلها. ولدينا مشروع إنشاء مجمع ترفيهي على مساحة 40 دونماً بدعم من إحدى الشركات الإيطالية. والمشروع يدخل في إطار خطط مجلس الأعمار، ويكون بمواصفات عالية. أما كلفته فتبلغ 25 مليون دولار.